تمكين
مركز التمكين المالي للتدريب

الاحتيال في القوائم المالية واختلاس الأصول

د. ميساء عبدالله باسودان

معلومات المدربة

الدكتورة/ ميساء عبدالله باسودان

- مستشارة وأكاديمية حاصلة على الدكتوراه في المحاسبة القضائية ومكافحة الاحتيال.
- خبرات متنوعة لأكثر من ١٥ سنة بين القطاع المصرفي والعمل الأكاديمي.
- حاصلة على شهادة فاحص احتيال معتمد (CFE).

الهدف العام من البرنامج

التعرف على الاحتيال في القوائم المالية واختلاس الأصول واكتساب الخبرات اللازمة لمكافحة والكشف عن هذه الأنواع من الاحتيال

الأهداف التفصيلية للبرنامج

- التعرف على الاحتيال
- الإلمام بتصنيفات الاحتيال الوظيفي
- التعرف على الاحتيال في القوائم المالية و أنواعه
- التعرف على اختلاس الأصول و أنواعه
- الإلمام بوسائل مكافحة الاحتيال

محتوى البرنامج

- الوحدة الأولى: مقدمة عن الاحتيال
  - تعريف الاحتيال
  - مثلث الاحتيال وعناصره
  - الاحتيال الوظيفي و أنواعه
- الوحدة الثانية: الاحتيال في القوائم المالية
  - تعريف الاحتيال في القوائم المالية
  - أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية
  - الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية
- الوحدة الثالثة: اختلاس الأصول
  - تعريف اختلاس الأصول
  - أنواع اختلاس الأصول
  - الكشف عن اختلاس الأصول
- الوحدة الرابعة: مكافحة الاحتيال
  - دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال
  - أنظمة مكافحة الاحتيال

الوحدة الأولى:
مقدمة عن الاحتيال

لمحة عامة عن الاحتيال

- الاحتيال أحد التحديات التي تواجه المنظمات بأشكالها المختلفة، فهو يعيق الأداء ويهدر الأموال والموارد النادرة ويلحق الأذى بالمنظمة وبسمعتها وبقدرتها التنافسية. وقد يتخذ الضرر أشكالاً عدة غير الخسارة المالية بحد ذاتها مهما بلغت قيمتها. فالضرر الأكبر قد يكون ذلك الذي يلحق بأداء المنظمة وسمعتها ومصداقيتها وثقة السوق والجمهور بها وفي نهاية المطاف قد يؤدي إلى تعريضها لمخاطر متعددة.

- إضافة إلى ذلك فالاحتيال يتكيف مع المتغيرات التي قد تطرأ على أي قطاع، فبالرغم من آليات التدقيق الداخلي والمراقبة والتقصي وشروط مراجعي الحسابات الخارجيين المستقلين وقواعد السلوك المهني يستمر حدوث الاحتيال. ويصعب في الغالب استرداد الأموال المهدرة بسبب نشاطات الاحتيال، إن لم يكن مستحيلاً. لذلك تكون برامج مكافحة ومراقبة عمليات الاحتيال أقل تكلفة وأكثر فعالية من محاولات استرداد تلك الأموال المختلسة.

تعريف الاحتيال

تعريف *الاحتيال* ببساطة هو الاستيلاء على ممتلكات شخص آخر بشكل غير قانوني من خلال الخداع.

يتضمن الاحتيال أربعة عناصر أساسية:

- عرض بيانات جوهرية مزيفة أو الامتناع عن تقديم الحقائق.
- إذا كان المشتبه به على علم بأن هذه البيانات مزيفة أو بذلك الامتناع.
- نية المشتبه به على حث المجني عليه على الاعتماد على هذا البيان المزيف أو الإغفال للحقائق.
- اعتماد المجني عليه على هذا البيان المزيف أو الإغفال للحقائق وتعرضه لإصابة أو ضرر نتيجة القيام بذلك.

تعريف الاحتيال

وفقاً لتعريف قاموس بلاك القانوني فإن الاحتيال يقصد به:

" تحريف متعمد للحقيقة أو إخفاء حقيقة جوهرية لحمل شخص آخر على التصرف بشكل يسبب له الضرر. يمكن أن يكون ضررًا مدنياً أو قد يكون جنائيًا."

وفقاُ للمادة الأولى من نظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/79) وتاريخ 10/09/1442هـ فإنه:

"يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز (سبع) سنوات، وبغرامة مالية لا تزيد على (خمسة) ملايين ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من استولى على مال للغير دون وجه حق بارتكابه فعلاً (أو أكثر) ينطوي على استخدام أيٍّ من طرق الاحتيال، بما فيها الكذب، أو الخداع، أو الإيهام."

مثلث الاحتيال

نشأت نظرية الاحتيال في البحث الأساسي الذي أجراه دونالد كريسي عام 1949م والذي قام بمقابلات مع 209 سجين في الولايات المتحدة بغرض دراسة سلوك الاختلاس وقدم نتائج بحثه في كتابه الذي صدر عام 1953م بعنوان "أموال الآخرين" وافترض أن الاحتيال ينتج عن ثلاثة عوامل: الضغط (الدافع)، الفرصة، التبرير.

يشير البحث باختصار إلى أن انتهاكات الثقة (الاحتيال) تحدث عندما ينظر الشخص الموثوق به إلى مصدر الثقة (الفرصة) باعتباره وسيلة مبررة (حل) لحل مشكلة غير قابلة للمشاركة (الضغط) وهذا هو أساس مثلث الاحتيال.

تم تضمين إطار عمل مثلث الاحتيال في معايير تدقيق PCAOB، في لجنة المنظمات الراعية (COSO) التابعة للرقابة الداخلية المنقحة من قبل لجنة تريدواي - الإطار المتكامل (2013) ، في دليل إدارة مخاطر الاحتيال الخاص بـ COSO (2016)، وبشكل رئيسي في كتب المحاسبة والمراجعة.

مثلث الاحتيال

الدافع - الضغط (Pressure-Motivation)

e 1. Fraud Triangle Theory by Cressey

وصف كريسي الضغط أو الدافع بأنه عبارة عن حاجة أو مشكلة غير قابلة للمشاركة تسبق المخالفة الجنائية لخيانة الثقة المالية. تشكل العديد من المواقف المختلفة مشاكل غير قابلة للمشاركة مثل البحث عن وضع معين أو الحفاظ على الوضع أو مشكلة مالية ملحة، وقد خلص كريسي إلى أن الأمور غير القابلة للمشاركة، سواء كانت حقيقة أو متصورة، توفر الحافز أو الدافع الضروري لخيانة الثقة.

مثلث الاحتيال

الدافع - الضغط (Pressure-Motivation)

e 1. Fraud Triangle Theory by Cressey

أنواع الدوافع:

1. النفسية: المجرم المعتاد الذي يسرق من أجل السرقة.
2. الأنانية: الهيبة الشخصية، تحقيق الهدف.
3. الأيديولوجية: الاحتيال لأسباب أسمى أخلاقياً، وهذا مبرر المحتال في جعل الضحايا الأشخاص "الآخرين".
4. الاقتصادية: حاجة ماسة للمال، والجشع، والإنجاز الاقتصادي

مثلث الاحتيال

الفرصة (Opportunity)

افترض كريسي أن المشكلة غير القابلة للمشاركة لا تمثل حافزاً للمخالفة إلا عندما ينظر إلى موقف الثقة عند الشخص على أنه يقدم حلاً للمشكلة، وبالتالي فإن الدافع وحده لا يؤدي إلى ارتكاب جريمة، حتى المجرمين الأكثر دافعية يجب أن تتاح لهم الفرصة لارتكاب الجريمة. غالباً ما يرجع توافر الفرصة إلى حقيقة أن الأفراد المدربين على المهام الروتينية لموقف الثقة قد تم تدريبهم بشكل أساسي على المهارات اللازمة لخيانة هذه الثقة. بعبارة أخرى، يكون الأفراد الذين يقومون بدور ما في وظائف التحكم والسيطرة في وضع يسمح لهم بالتلاعب بهذه الضوابط أو التحايل عليها.

e 1. Fraud Triangle Theory by Cressey

مثلث الاحتيال

الفرصة (Opportunity)

e 1. Fraud Triangle Theory by Cressey

أبرز الأمثلة على الفرص لارتكاب الاحتيال:

- منح الكثير من الثقة للموظفين الرئيسيين.
- عدم فصل المهام / المسؤوليات.
- عدم إجراء تسويات كاملة وفي الوقت المناسب.
- عدم إجراء مراجعات مستقلة للأداء.
- ضعف الرقابة الداخلية.

مثلث الاحتيال

التبرير (Rationalization)

افترض كريسي أن التبرير يمكن المخالف من "تعديل" أو التوفيق بين مجموعتين من القيم المتضاربة و أنماط السلوك، وبالتالي فإن التبرير عبارة عن عملية يحاول من خلالها الشخص جعل سلوكه الفعلي أو المقصود منه أكثر منطقية أو مبرراً. يسمح هذا التبرير للأفراد بتصور انتهاكات الثقة كوسيلة مشروعة لحل مشاكلهم التي لا يمكن مشاركتها. يبدأ المخالفون عموماً في التبرير قبل (أو في نفس وقت) حدوث الفعل، وأوضح كريسي أن انتهاكات الثقة غالباً ما يتم تبريرها على أنها غير جنائية بشكل أساسي، وهي جزء من بعض اللامسئولية العامة التي لا يكون الفرد مسؤولاً عنها بشكل تام.

e 1. Fraud Triangle Theory by Cressey

مثلث الاحتيال

التبرير (Rationalization)

أبرز أمثلة التبرير لارتكاب الاحتيال:

- "لقد كان قرضاً ."
- "الجميع يفعل ذلك ."
- "أنا لا أحظى بالتقدير الكافي وأتقاضى راتباً منخفضاً ."
- "قمت بذلك لمساعدة أشخاص آخرين ."
- "يغطيها التأمين"

e 1. Fraud Triangle Theory by Cressey

تصنيف الاحتيال

- **الاحتيال الوظيفي أو المهني (Occupational Fraud):** ينطوي على خداع متعمد من قبل الموظفين، أو الإدارة، أو الملاك، أو الأعضاء، أو المتطوعين، أو البائعين، أو العملاء، أو أي شخص آخر له أي علاقة أو ارتباط بمنظمة ما، للحصول على أموال أو أصول أو خدمات أخرى بشكل غير نظامي من المنظمة. يتم ارتكاب بعض عمليات الاحتيال من قبل الأفراد، وبعضها يحدث بالتواطؤ بين الإدارة والموظفين أو بين جهات داخل وخارج المنظمة.
- **أنواع أخرى من الاحتيال مثل:** غسل الأموال، الاحتيال في التأمين، الاحتيال على المستهلك (احتيال الفوز بالجوائز مقابل دفع رسوم، مخطط بونزي الاحتيالي، بعض أنواع البيع الهرمي، وغيرها)، الاحتيال الإلكتروني (Cybercrimes)، الاحتيال في المؤسسات المالية والبنوك، الاحتيال الضريبي، الاحتيال والتداول في الأسواق المالية بناءً على معلومات داخلية، وغيرها.

الاحتيال الوظيفي

وفقاً لمنظمة فاحصي الاحتيال المعتمدين (ACFE) فإن الاحتيال الوظيفي (Occupational Fraud) من الممكن تعريفه بأنه:

"أن يستخدم الفرد وظيفته من أجل تحقيق الإثراء الشخصي من خلال سوء الاستخدام المتعمد أو سوء تطبيق موارد أو أصول المنظمة المستخدمة."

الاحتيال الوظيفي

تصنف منظمة فاحصي الاحتيال المعتمدين الاحتيال الوظيفي إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1. الاحتيال في القوائم المالية
2. اختلاس الأصول
3. الفساد

الوحدة الثانية:
الاحتيال في القوائم المالية

تعريف الاحتيال في القوائم المالية

هو الاحتيال الذي ينطوي على تحريف أو حذف متعمد لمعلومات جوهرية في التقارير المالية للمنظمة وذلك لغرض تضليل المستفيدين من القوائم المالية. فهو ينطوي على الخداع والإخفاء المتعمد، غالبًا من خلال التوثيق المزور والتزوير والتواطؤ بين الإدارة والموظفين والجهات الخارجية. على عكس الأنواع الأخرى من الاحتيال، والتي يستغل فيها الموظفون والمحتالون المنظمة بطريقة احتيالية، فإن الاحتيال في القوائم المالية تعمل فيه الإدارة نيابة عن المنظمة لجعل المنظمة تبدو أكثر ربحية مما هي عليه في الواقع.

مرتكبي الاحتيال في القوائم المالية

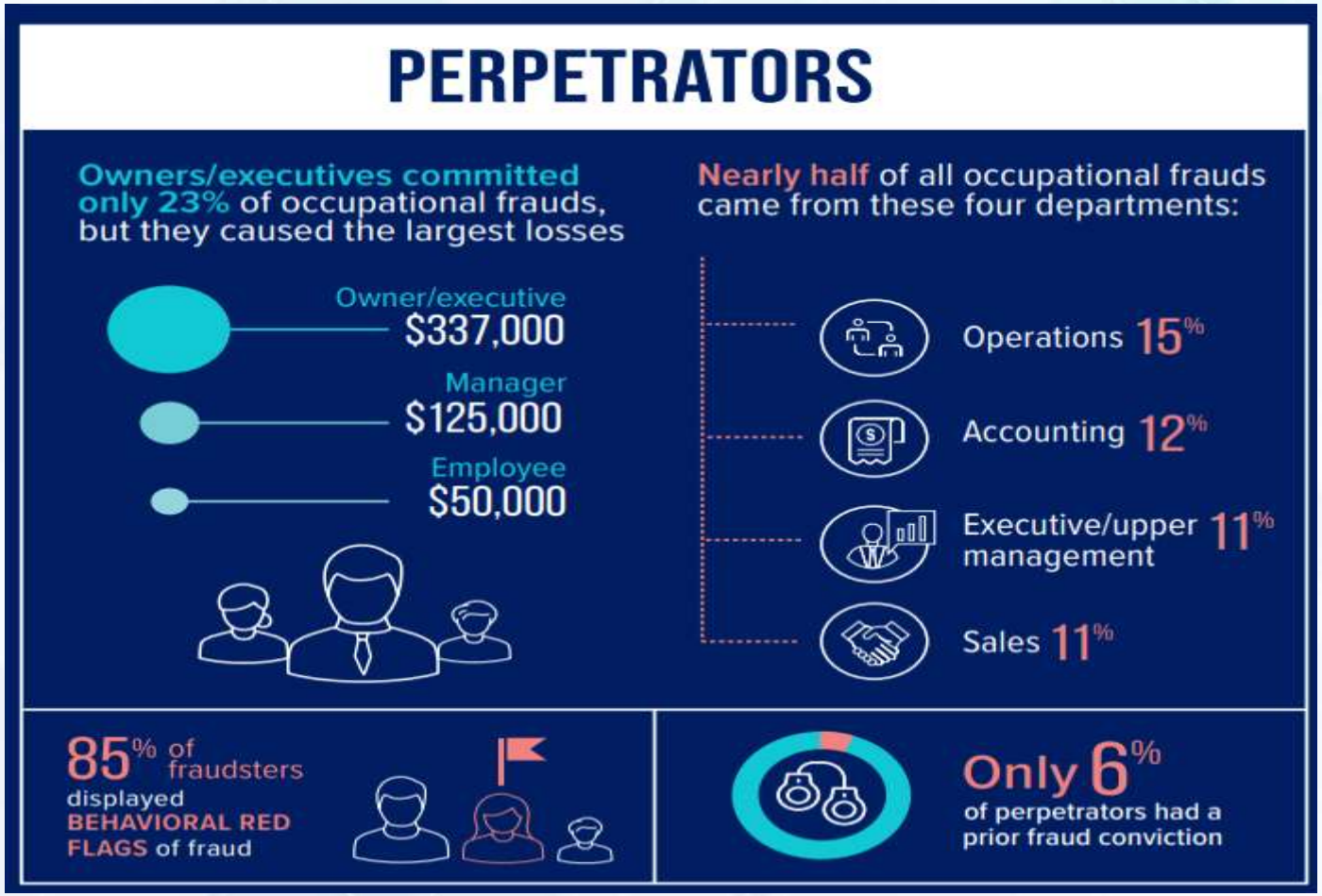

Source: ACFE Report to the Nations, 2022

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

أولا: الإيرادات الوهمية (المصطنعة) (Fictitious Revenues):

يشمل تسجيل بضاعة مباعة أو خدمات لم تحدث. الغرض من ذلك هو المبالغة في تقدير المبيعات المبلغ عنها أو تضخيمها لجعل المنظمة تبدو أكثر ربحية مما هي عليه.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

أولا: الإيرادات الوهمية (المصطنعة) (Fictitious Revenues) (مثال):

سجلت شركة أجنبية تابعة لشركة محلية العديد من المبيعات الوهمية الكبيرة لسلسلة من الشركات. لقد أصدرت فواتير المبيعات لكنها لم تقم بتحصيل أي من الذمم المدينة التي أصبحت متأخرة السداد بشدة. رتب مدير الشركة التابعة الأجنبية التأكيدات الكاذبة لحسابات المدينين لأغراض التدقيق كما قام باستئجار أشخاص للتظاهر بأنهم العملاء خلال زيارة من إدارة الشركة الأم. كشفت فحوصات خلفية العملاء عن أن بعض الشركات كانت وهمية بينما كانت شركات أخرى إما أطرافًا ذات علاقة لم يتم الكشف عنها أو تعمل في صناعات لن تحتاج إلى السلع التي يُفترض توريدها. وكشف التحقيق أن مدير الشركة التابعة الأجنبية وجه المخطط لتسجيل الإيرادات الوهمية لتحقيق أهداف الإيرادات غير الواقعية التي حددتها إدارة الشركة الأم.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

أولا: الإيرادات الوهمية (المصطنعة) (Fictitious Revenues):

العلامات الحمراء (التحذيرية)

- مبلغ كبير بشكل غير عادي من الذمم المدينة التي فات موعد استحقاقها لفترة طويلة
- الذمم المدينة المعلقة من العملاء التي يصعب أو يستحيل تحديدها والاتصال بهم
- عمليات شطب أو زيادات متكررة في الذمم المدينة القائمة
- النمو السريع أو الربحية غير العادية، خاصة بالمقارنة مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة
- التدفقات النقدية السلبية المتكررة من العمليات أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية إيجابية من العمليات مع التقرير عن نمو الأرباح
- المعاملات الهامة مع الأطراف ذات العلاقة أو الكيانات ذات الأغراض الخاصة التي لا تدخل في سياق الأعمال العادية أو التي لا تخضع فيها هذه الكيانات للتدقيق أو المراجعة من قبل شركة منفصلة.
- نمو غير عادي في نسبة مبيعات الأيام في الذمم المدينة (الذمم المدينة / متوسط المبيعات اليومية)
- حجم مبيعات كبير للكيانات التي لا يعرف جوهرها وملكيتها
- زيادة غير عادية في المبيعات من قبل أقلية من الوحدات داخل الشركة ، أو في المبيعات المسجلة من قبل المقر الرئيسي للشركة

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: اختلافات التوقيت (Timing Differences):

وتعني تسجيل الإيرادات أو المصروفات في فترات محاسبية غير صحيحة من أجل تحويل الإيرادات أو المصروفات بين فترة وأخرى وبالتالي زيادة أو تخفيض الأرباح حسب الرغبة

ومن الممارسات الشائعة في هذا المجال:

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: اختلافات التوقيت (Timing Differences):

1. الاعتراف بالإيرادات قبل استحقاقها:

الأصل أن يتم الاعتراف بالإيراد عندما تفي المنشأة بالتزام الأداء عن طريق تحويل السلعة أو الخدمة (الأصل) المتعهد بها إلى العميل وبالتالي، حتى لو قام البائع باستلام مبلغ مقابل خدمة، فإن الإيراد لا يتم الاعتراف به حتى يتم تقديم الخدمة، وعندها يتم الوفاء بالتزام الأداء.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: اختلافات التوقيت (Timing Differences):

1. الاعتراف بالإيرادات قبل استحقاقها (مثال):

تبيع منظمة منتجات تتطلب أعمالًا هندسية وتركيبية قبل أن تكون مقبولة للعملاء. ومع ذلك، فإن المنظمة تسجل إيرادات المبيعات قبل الانتهاء من المراحل الهندسية والاختبار والتقييم وقبول العميل. وفي بعض الحالات، لا تتم المبيعات لأسابيع أو شهور. في حالات أخرى، تتوقف المبيعات بشكل خاص على تجربة العميل وقبوله للمنتج.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: اختلافات التوقيت (Timing Differences):

2. العقود طويلة الأجل:

عادة يتم استخدام نسب الإنجاز كوسيلة لقياس التقدم في المشروع، ولكن هذه الطريقة عرضة للتلاعب. يمكن للمدراء التلاعب بنسب الإنجاز والتكاليف المقدرة لإنهاء مشروع الإنشاءات وذلك للاعتراف بالإيرادات قبل تحققها وإخفاء التجاوزات في العقد.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: اختلافات التوقيت (Timing Differences):

2. العقود طويلة الأجل (مثال):

كانت شركة الصفراء وهي شركة إنشاءات تجارية متخصصة في بناء ملاعب كرة القدم، تشعر بالآثار السلبية للاقتصاد مع عدم وجود مشاريع إعادة تصميم جديدة أو ملاعب. كانت إيرادات الصفراء تتكون من عدة مشاريع صغيرة لإعادة تصميم الملاعب ومشروع ملعب جديد ضخم على طول الشاطئ بإحدى المدن الكبرى. ومع ذلك، فإن الإيرادات من هذه المشاريع لم تكن كافية لتغطية النفقات العامة والتكاليف الخاصة بالمقاولين والمقاولين من الباطن. تواصلت شركة الصفراء مع البنك وحصلت على زيادة في الاعتماد المستندي. ومع ذلك، لحماية مصلحة البنك وتجنب التخلف عن السداد، كانت الصفراء ملزمة بتعهدات ديون صارمة. كان أحد هذه التعهدات هو الحفاظ على حد أدنى من الأرباح قبل احتساب الفوائد والضرائب والاستهلاك والإطفاء (EBITDA) لكل ربع سنة وللسنة المالية. ومن أجل الحفاظ على الامتثال لتعهد EBITDA، خفض فريق إدارة الصفراء تقدير التكلفة الإجمالية لمشروع الملعب الجديد - مما سمح له بالاعتراف بأجزاء أكبر من الإيرادات - وزيادة أداء المحصلة النهائية للمشروع. سمح هذا التلاعب في تقديرات التكلفة للشركة بالبقاء في حالة امتثال لتعهد EBITDA. لم تنخفض التكاليف الفعلية، وفي النهاية تعين على إدارة الصفراء الاعتراف بخسارة في إجمالي مشروع الملعب الجديد. ومع ذلك، توقعت الإدارة استخدام الإيرادات من المشاريع المستقبلية لتغطية الخسائر المتكبدة عن طريق نقل النفقات الجارية إلى فترات مستقبلية. عندما لم تؤت المشاريع المستقبلية ثمارها، بدأت الصفراء بالإعلان عن خسائر كبيرة، الأمر الذي فاجأ البنك.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: اختلافات التوقيت (Timing Differences):

3. تسجيل المصروفات في فترة غير صحيحة:

- عادة يتم تسجيل المصروفات في الفترات غير الصحيحة بسبب الضغط لمقابلة توقعات الموازنة والأهداف أو بسبب عدم وجود رقابة محاسبية مناسبة.
- تسجيل أنواع معينة من التكاليف في فترات تختلف عن الفترات التي حدثت بها يؤدي غالباً إلى عدم مقابلتها بشكل صحيح بالدخل الذي ساهمت بحدوثه.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: اختلافات التوقيت (Timing Differences):

3. تسجيل المصروفات في فترة غير صحيحة:

العلامات الحمراء (التحذيرية)

- النمو السريع أو الربحية غير العادية ، خاصة بالمقارنة مع الشركات الأخرى في نفس الصناعة
- التدفقات النقدية السلبية المتكررة من العمليات أو عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية إيجابية من العمليات مع الإعلان عن نمو الأرباح
- زيادة غير عادية في الهامش الإجمالي للربح بما يتجاوز النظراء في الصناعة.
- المعاملات الهامة أو غير العادية أو شديدة التعقيد، لا سيما تلك التي تقترب من نهاية الفترة
- نمو غير عادي في نسبة المبيعات اليومية إلى المدينين (الذمم المدينة / متوسط المبيعات اليومية)
- انخفاض غير عادي في نسبة المشتريات اليومية إلى الدائنين (الذمم الدائنة / متوسط المشتريات اليومية)

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

ثالثاً: التقييمات غير الصحيحة للأصول (Improper Asset Valuations):

1. تقييم المخزون:

- وفقاً للمعايير الدولية فإن المخزون لابد أن يتم تسجيله وفقاً للتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل.
- عدم تخفيض أو إعدام المخزون بسبب التلف أو التقادم وغيرها عندما تنخفض القيمة إلى أقل من التكلفة يؤدي إلى تضخم بالأصول وعدم تطابق تكلفة البضاعة المباعة مع الإيرادات.
- التلاعب بالجرد الفعلي للمخزون، تضخيم تكلفة الوحدة المستخدم لتسعير المخزون، بالإضافة إلى عدم تعديل المخزون وفقاً لتكلفة البضائع المباعة.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

ثالثاً: التقييمات غير الصحيحة للأصول (Improper Asset Valuations):

1. تقييم المخزون (مثال):

تم تكليف الرئيس التنفيذي لشركة تصنيع مكونات الكمبيوتر بتنظيم مخطط لتعزيز القوائم المالية للشركة عن طريق منتج خيالي. يتكون عنصر المخزون "الوهمي" هذا من غلاف معدني بدون مكونات داخلية، وقد تم إنتاجه فقط لخداع المراجعين الخارجيين فيما يتعلق بقيمة مخزون الشركة. تم توجيه الموظفين لتصنيع أكثر من 27000 من هذه العناصر لتضخيم قيمة مخزون الشركة بشكل خاطئ بأكثر من مليوني ريال.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

ثالثاً: التقييمات غير الصحيحة للأصول (Improper Asset Valuations):

2. المدينون:

- عادة ينتشر الاحتيال في حسابات المدينين في الشركات المتعثرة مالياً.
- في كثير من الحالات يحدث التلاعب بالمدينين بالتزامن مع الاحتيال في المبيعات والمخزون.
- أكثر نوعين من الاحتيال في تضخيم حسابات المدينين هما تسجيل مدينين وهميين وعدم التسجيل بشكل صحيح لحسابات العملاء غير القابلة للتحصيل.
- حسابات المدينون الوهمية عادةً تنتج عن إيرادات وهمية
- لابد أن تقوم الشركات بإعدام حسابات العملاء غير القابلة للتحصيل بشكل مصروف ديون معدومة، وبالتالي يمكن للمدراء تضخيم حسابات المدينين بعدم تسجيل مصروف الديون المعدومة.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

رابعاً: الالتزامات والمصروفات المخفية :

(Concealed Liabilities and Expenses)

1. إسقاط الالتزامات أو المصروفات

وذلك بعدم تسجيلها في الدفاتر. قد يتم التخلص من فواتير البائع بدلاً من تسجيلها في نظام الدائنين، وبالتالي زيادة الأرباح المبلغ عنها بالمبلغ الكامل للفواتير.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

رابعاً: الالتزامات والمصروفات المخفية :(Concealed Liabilities and Expenses)

2. رسملة المصروفات بشكل غير سليم

- وذلك من أجل زيادة الدخل والأصول وإظهار المركز المالي للشركة بشكل أقوى
- إذا تم رسملة نفقات غير مؤهلة لذلك كأصول وليس كمصروفات خلال فترة معينة فإن الدخل سيظهر بأكبر من قيمته الفعلية ولكن عند احتساب مصروف الاستهلاك للفترة القادمة فإن الدخل عن تلك الفترة سيظهر بأقل من قيمته الفعلية.
- قد يتم احتساب النفقات الرأسمالية كمصروفات عندما ترغب الشركة بذلك تقليل صافي الدخل لاعتبارات الضريبة أو لزيادة الدخل في الفترات القادمة.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

رابعاً: الالتزامات والمصروفات المخفية :(Concealed Liabilities and Expenses)

2. رسملة المصروفات بشكل غير سليم (مثال)

لنفترض أن شركة ABC تمتلك شاحنة تعرضت لحادث. تحتاج الشاحنة إلى إصلاحات بقيمة 5000 ريال لإعادتها إلى حالتها قبل وقوع الحادث. بدلاً من إنفاق 5000 ريال على الفور، تضيف شركة ABC مبلغ 5000 ريال بشكل غير صحيح إلى قيمة الشاحنة في الدفاتر (ترسمل المصروف) ليتم استهلاكها على مدى عدة سنوات. وبالتالي حدثت مبالغة في قيمة أصول ABC وصافي دخلها الحالي بمقدار 5000 ريال.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

رابعاً: الالتزامات والمصروفات المخفية :(Concealed Liabilities and Expenses)

3. عدم الإفصاح أو التسجيل غير السليم لتكاليف الضمان والتزامات مردودات المبيعات

- يحدث التسجيل غير الصحيح لالتزامات الضمان وإرجاع المنتج عندما تفشل الشركة في تحصيل النفقات المناسبة والالتزامات ذات الصلة لإرجاع المنتج المحتمل أو إصلاحات الضمان. من المحتم أن يتم إرجاع نسبة معينة من المنتجات المباعة من قبل العملاء غير الراضين. عندما يحدث هذا ، يجب على الإدارة تسجيل المصروفات ذات الصلة كحساب مقابل للمبيعات، مما يقلل من مبلغ صافي المبيعات الموضح في قائمة دخل الشركة.
- وبالمثل ، عندما تقدم الشركة ضمانًا على مبيعات المنتج ، يجب عليها تقدير مبلغ مصاريف الضمان التي تتوقع بشكل معقول تحملها خلال فترة الضمان وتحمل التزام عن هذا المبلغ. في حالة الاحتيال في التزام الضمان، عادةً ما يتم حذف التزام الضمان تمامًا أو التقليل من قيمته إلى حد كبير. مجال آخر مشابه هو الالتزام الناتج عن المنتجات المعيبة.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

خامساً: الإفصاح غير السليم (Improper Disclosure):

يقع على عاتق الإدارة مهمة الإفصاح عن المعلومات المهمة بشكل ملائم في القوائم المالية وفي مناقشة وتحليل الإدارة وهذه الإفصاحات ينبغي ألا تكون مضللة.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

خامساً: الإفصاح غير السليم (Improper Disclosure):

1. تجاهل وعدم الاعتراف بالالتزام:

وذلك عادةً بعدم الاعتراف بتعهدات القروض أو الالتزامات المحتملة وفقاً للمعايير المحاسبية مثل ضمان الشركات للقروض الشخصية التي يتلقاها مسؤولو المنظمة والخسائر المحتملة من القضايا المنظورة في المحاكم.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

خامساً: الإفصاح غير السليم (Improper Disclosure):

2. الأحداث اللاحقة:

الأحداث التي تحدث أو التي تصبح معلومة بعد انتهاء الفترة والتي يكون لها تأثير كبير على القوائم المالية يجب الإفصاح عنها. والمحتالين عادة يتجنبون الإفصاح عن قرارات المحكمة والقرارات التنظيمية التي تقوض قيم الأصول التي تم التقرير عنها أو التي تشير إلى الالتزامات غير المسجلة أو تلك التي تنعكس سلباً على نزاهة الإدارة.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

خامساً: الإفصاح غير السليم (Improper Disclosure):

3. احتيال الإدارة:

الإدارة عليها التزام بالإفصاح للمساهمين عن أي عمليات احتيال مهمة يتم ارتكابها من قبل المدراء والتنفيذيين ممن هم في موضع الثقة في المنظمة وعدم الإفصاح عنها يعتبر من أشكال الاحتيال.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

خامساً: الإفصاح غير السليم (Improper Disclosure):

4. المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

وتحدث عندما يكون هناك علاقة تجارية بين المنظمة وجهة أخرى يمكن التحكم بإدارتها أو سياساتها التشغيلية من قبل المنظمة أو من قبل أشخاص تربطهم علاقة بالمنظمة. ولا تعتبر احتيال أو مشكلة إلا إذا لم يتم الإفصاح عنها بشكل كامل.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

خامساً: الإفصاح غير السليم (Improper Disclosure):

5. التغييرات المحاسبية:

لابد من الإفصاح عن التغيرات في المبادئ والتقديرات وغيرها. ولكن قد يفشل المحتالون في إعادة صياغة البيانات المالية بأثر رجعي بشكل صحيح لتغيير مبدأ محاسبي إذا تسبب التغيير في ظهور القوائم المالية للمنظمة أضعف. وبالمثل ، قد يفشلون في الإفصاح عن التغييرات الهامة في التقديرات مثل الأعمار الإنتاجية والقيم المقدرة للأصول القابلة للاستهلاك أو التقديرات الأساسية لتحديد الضمان أو الالتزامات الأخرى.

أنواع (مخططات) الاحتيال في القوائم المالية

خامساً: الإفصاح غير السليم (Improper Disclosure):

العلامات الحمراء (التحذيرية)

- إشراف مجلس الإدارة أو لجنة المراجعة غير الفعال على عملية إعداد التقارير المالية والرقابة الداخلية
- هيكل تنظيمي شديد التعقيد يتضمن كيانات قانونية غير عادية
- التاريخ المعروف لانتهاكات قوانين الأوراق المالية أو القوانين واللوائح الأخرى ، أو الدعاوى المرفوعة ضد الكيان أو إدارته العليا أو أعضاء مجلس الإدارة بدعوى الاحتيال أو انتهاك القوانين واللوائح
- الحسابات المصرفية الهامة أو العمليات الفرعية أو الفروع في الولايات القضائية ذات الملاذ الضريبي والتي يبدو أنه لا يوجد لها مبرر تجاري واضح

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

أولاً: الإجراءات غير المالية:

تشمل الأمثلة الشائعة على ذلك عدد

الموظفين وتناوب الموظفين وعدد المواقع

والاستثمار في المعدات الجديدة والاستثمار

في البحث والتطوير واستطلاعات رضا

العملاء وحجم وحالة مرافق الإنتاج

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

أولاً: الإجراءات غير المالية:

نموذج القوى التنافسية الخمس لمايكل بورتر:

1. تهديد المنافسين الجدد.
2. تهديد المنتجات أو الخدمات البديلة.
3. القدرة التفاوضية للعملاء.
4. القدرة التفاوضية للموردين.
5. شدة الصراع التنافسي.

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

أولاً: الإجراءات غير المالية:

التقرير السنوي للمنظمة، والذي يحتوي بالإضافة إلى القوائم المالية، على معلومات مالية وغير مالية قيمة، ورغم اختلاف الصيغة والشكل، تتضمن التقارير السنوية مثلاً المكونات التالية:

- وصف مجال عمل المنظمة والصناعة.
- الإجراءات القانونية.
- إدارة مناقشة وتحليل العمليات.
- أجور الإدارة التنفيذية.
- المعلومات المتعلقة بمديري المنظمة وفريق الإدارة التنفيذية.

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: تقنيات تحليل القوائم المالية:

1. تحليل الحجم المشترك (التحليل الرأسي):

يقارن التحليل الرأسي أو تحليل الحجم المشترك الحجم النسبي للحسابات الرئيسية عن طريق تحويل جميع بنود قائمة الدخل إلى نسبة مئوية من الإيرادات وتحويل جميع بنود الميزانية العمومية إلى نسبة مئوية من إجمالي الأصول. تتمثل الميزة الأساسية للتحليل الرأسي في أنه يسمح بمقارنة القوائم المالية بغض النظر عن حجم المنظمة؛ وكما هو الحال مع التحليل الأفقي، يمكن مقارنة القوائم المالية ذات الحجم المشترك داخل المنظمة بمرور الوقت، مع شركات مماثلة أو مع متوسطات الصناعة.

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: تقنيات تحليل القوائم المالية:

2. تحليل الاتجاه (التحليل الأفقي):

- يقارن التحليل الأفقي بين عناصر القوائم المالية الرئيسية بمرور الوقت (من فترة محاسبية إلى الفترة التي تليها) لتحديد التغييرات التي قد تتطلب مزيداً من التحقيق والفحص؛ ويمكن إجراء هذا التحليل بطريقتين:
  - **المبالغ المطلقة بالعملة**: يمكن أن تساعد مقارنة التغييرات بالمبالغ المطلقة بالعملة في تحديد آثار التأثيرات الخارجية على الشركة (مثل التغيرات في أسعار المدخلات والمصروفات الثابتة المختلفة).
  - **النسب المئوية**: يعتبر تتبع التغييرات في النسبة المئوية مفيداً عند مقارنة الشركات ذات الأحجام المختلفة.
- يعتبر الكشف الأكثر أهمية بالنسبة للتحليل الأفقي هو **الاتجاه** الهام، حيث يمكن مقارنة التوجهات ذات الصلة من حيث اتجاه وسرعة وحجم المعاملات داخل الشركة بمرور الوقت مع شركات مماثلة أو مع متوسطات الصناعة.

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: تقنيات تحليل القوائم المالية:

3. تحليل النسب

تمثل *النسبة المالية* ببساطة نسبة توضح العلاقة بين عنصرين مذكورين في القوائم المالية. يمكن التعبير عن النسب في صورة كسور أو أعداد عشرية أو نسب مئوية أو علاقات. يتم تحليل النسبة المالية من خلال المعادلة المحاسبية: يجب أن تساوي الأصول الخصوم بالإضافة إلى حقوق الملكية. في نظام ذو رقابة داخلية جيدة، يتم تسجيل كافة المعاملات المحاسبية بطريقة تحافظ على توازن هذه المعادلة؛ ورغم أن المعادلة بسيطة من حيث التركيب الرياضي، إلا أنها عبقرية في بساطتها؛ حيث يؤدي الحفاظ على توازن المعادلة المحاسبية إلى ربط قائمة الدخل والميزانية العمومية وقائمة التدفقات النقدية. من الصعب على المتلاعب بالقوائم المالية الحفاظ على هذا التناظر، وغالباً ما تكشف النسب المالية عن عدم الاتساق نتيجة لإعداد التقارير المزيفة.

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: تقنيات تحليل القوائم المالية:

3. تحليل النسب

نوع النسبة المالية	اسم النسبة	معادلة الحساب	نسبة الإبلاغ
الربحية	١. نسبة الهامش الإجمالي	الهامش الإجمالي/المبيعات	%
	٢. العائد على المبيعات	صافي الدخل/المبيعات	%
	٣. العائد على الأصول	صافي الدخل/إجمالي الأصول	%
	٤. العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل/إجمالي حقوق المساهمين	%
الكفاءة (الاستخدام)	١. إجمالي دوران الاصول	المبيعات/إجمالي الأصول	عدد عشري
	٢. دوران الذمم المدينة	المبيعات/الذمم المدينة	عدد عشري
	٣. متوسط أيام الذمم المدينة	٣٦٥/دوران الحسابات المدينة	أيام
	٤. دوران المخزون	تكلفة البضائع المباعة/المخزون	عدد عشري
	٥. متوسط أيام المخزون	٣٦٥/دوران المخزون	أيام
	٦. دورة التشغيل	أيام الذمم المدينة + أيام المخزون	أيام
الرفع المالي	١. الديون إلى الأصول	إجمالي الخصوم/إجمالي الأصول	%
	٢. حقوق الملكية إلى الأصول	إجمالي حقوق المساهمين/إجمالي الأصول	%
	٣. الديون إلى حقوق الملكية	إجمالي الخصوم/إجمالي حقوق المساهمين	عدد عشري
	٤. مضاعف حقوق الملكية	إجمالي الأصول/إجمالي حقوق المساهمين	عدد عشري
السيولة	١. النسبة الحالية	الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	عدد عشري
	٢. النسبة السريعة (نسبة السيولة المتناقصة)	(الأصول المتداولة-المخزون) /الخصوم المتداولة	عدد عشري
	٣. صافي رأس المال المتداول	الأصول المتداولة-الخصوم المتداولة	ريال سعودي
	٤. الفوائد المكتسبة بمرور الوقت	الأرباح قبل الفوائد والضرائب/مصروفات الفوائد	عدد عشري
حقوق الملكية	١. القيمة الدفترية لكل سهم	(الأسهم العادية -الأسهم الممتازة) /الأسهم العادية القائمة	ريال سعودي
	٢. الإيرادات لكل سهم	صافي الدخل للأسهم العادية/الأسهم العادية القائمة	ريال سعودي
	٣. السعر مقارنة بالأرباح	القيمة السوقية للسهم/الأرباح لكل سهم	عدد عشري
	٤. نسبة دفع توزيعات الأرباح	توزيعات الأرباح المدفوعة/صافي الدخل	%
	٥. العائد الربحي	توزيعات الأرباح لكل سهم/القيمة السوقية للسهم	%

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: تقنيات تحليل القوائم المالية:

4. تحليل التدفقات النقدية:

يتمثل الغرض من قائمة التدفقات النقدية في توفير معلومات حول مصادر التدفقات النقدية المستلمة والمدفوعة للشركة خلال فترة إعداد التقارير، والتي قد يرجع السبب فيها إلى أنشطة التشغيل أو الاستثمار أو التمويل. يجب أن يساوي صافي التدفق النقدي من هذه الأنشطة التغير العام في الرصيد النقدي المبلغ عنه خلال الفترة. تمثل قائمة التدفق النقدي مصدراً قوياً للبيانات، وترجع قيمتها إلى حقيقة أنها أكثر القوائم المالية التي يصعب التلاعب بها.

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: تقنيات تحليل القوائم المالية:

4. تحليل التدفقات النقدية:

أ. مقابلة النقد

تتمثل نقطة الانطلاق لتحليل التدفق النقدي في التأكد من أن صافي التدفق النقدي لسنة معينة يطابق التغير في الرصيد النقدي المبلغ عنه من بداية السنة حتى نهايتها؛ حيث يشير وجود التناقض في هذا الصدد إلى أنه: (أ) لم يتم إعداد قائمة التدفقات النقدية بشكل صحيح، أو (ب) عدم ذكر كافة المعاملات النقدية بدقة في قائمة الدخل والميزانية العمومية.

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: تقنيات تحليل القوائم المالية:

4. تحليل التدفقات النقدية:

ب. مقارنات التدفق النقدي

مقارنة مختلف مقاييس التدفق النقدي، مثل التدفق النقدي التشغيلي والتدفق النقدي الحر (التدفقات النقدية التشغيلية مخصوماً منها النفقات الرأسمالية)، ببعضها البعض ومقارنتها مع صافي الدخل. من المتوقع أن ينحرف صافي الدخل عن التدفق النقدي التشغيلي؛ ومع ذلك، غالباً ما تعرض القوائم المالية التي تم التلاعب بها علاقات واتجاهات غير متوقعة، على سبيل المثال التدفقات النقدية الرئيسية لشركة إنرون خلال الفترة من 1991 إلى 2000. يلاحظ بها الفرق بين التدفق النقدي التشغيلي والتدفقات النقدية الحرة بداية من عام 1997، والتي كانت علامة تحذير مبكر للتقارير التي تم التلاعب بها. على الرغم من أنه قد تتباين مقاييس التدفق النقدي لأسباب مشروعة، إلا إن الاختلافات بهذا الحجم والتباين تكون بالتأكيد موضع شك.

الكشف عن الاحتيال في القوائم المالية

ثانياً: تقنيات تحليل القوائم المالية:

4. تحليل التدفقات النقدية:

ب. مقارنات التدفق النقدي

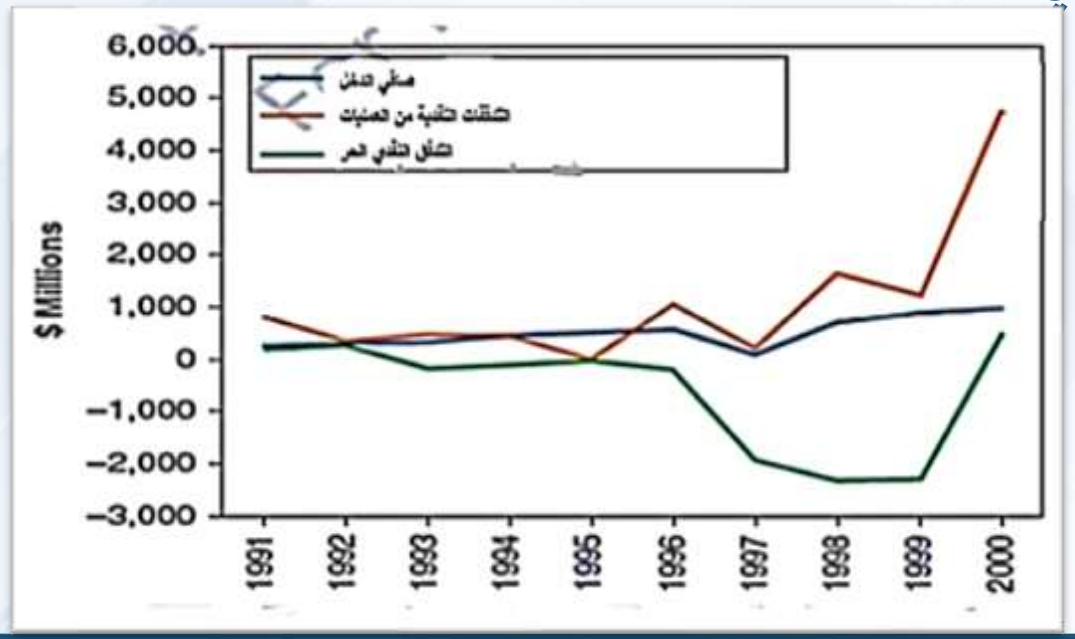

دراسة حالة (1)

باستخدام القوائم المالية التالية لشركة ZZZZ بست:

أ- قم بإعداد الميزانية العمومية ذات الحجم المشترك وقائمة الدخل ذات الحجم المشترك وتحليل اتجاه القائمتين عن السنتين الماليتين المنتهية في 30 أبريل 1985 و1986

ب-قم بإعداد تحليل التدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في 30 أبريل 1986.

ج- احسب النسب المالية التالية عن السنتين الماليتين المنتهية في 30 أبريل 1985 و1986:

الربحية

- نسبة هامش الربح الإجمالي
- العائد على المبيعات
- العائد على الأصول
- العائد على حقوق الملكية

تابع دراسة حالة (1)

الكفاءة

- إجمالي معدل دوران الأصول
- دوران الحسابات المدينة
- الذمم المدينة باليوم

الرفع المالي

- نسبة الديون إلى الأصول
- نسبة حقوق الملكية إلى الأصول
- نسبة الدين إلى حقوق الملكية
- مضاعف حقوق المساهمين

السيولة

- النسبة الحالية
- صافي رأس المال المتداول

د. هل يثير تحليلك السابق (في الفقرات أ، ب، ج) أي شكوك قد تؤدي إلى افتراض الاحتيال؟ اشرح ذلك لكل تحليل تقوم به.

تابع دراسة حالة (1)

شركةZZZZبست قائمة الدخل (بالدولار الأمريكي)		
السنة المالية المنتهية في ٣٠ أبريل		
	١٩٨٥	١٩٨٦
إجمالي الإيرادات	١,٢٤٠,٥٢٤	٤,٨٤٥,٣٤٧
تكلفة الإيرادات	٥٧٦,٦٩٤	٢,٠٥٠,٧٧٩
إجمالي الأرباح	٦٦٣,٨٣٠	٢,٧٩٤,٥٦٨
مصروفات التشغيل	٣٠٦,٠١٦	١,١٢٥,٥٤١
إيرادات التشغيل	٣٥٧,٨١٤	١,٦٦٩,٠٢٧
إيرادات/مصروفات أخرى (صافية)	-	١٤٣,٦٥٩
الإيرادات قبل خصم الضريبة	٣٥٧,٨١٤	١,٨١٢,٦٨٦
مخصصات ضريبة الدخل	٣٦,٠٥٣	٨٦٧,٠٤١
صافي الدخل	٣٢١,٧٦١	٩٤٥,٦٤٥

تابع دراسة حالة (1)

شركة ZZZZ بست الميزانية العمومية (بالدولار الأمريكي) السنة المالية المنتهية في ٣٠ أبريل		
	كما في ٣٠ أبريل	
	١٩٨٥	١٩٨٦
الأصول		
الأصول المتداولة		
النقد وما يعادله	٣٠,٣٢١	٨٧,٠١٤
الذمم المدينة (الصافية)	-	٦٩٣,٧٧٣
المصروفات التي لم يتم إصدار فواتير بها لعقود الترميم	-	٤١٣,٢٣١
دفعات مقدمة لشراء المواد	-	١٣٦,٠٠٠
أصول متداولة أخرى	٧٦,٧٧٥	٥٣٣,٩٥٥
إجمالي الأصول المتداولة	١٠٧,٠٩٦	١,٨٦٣,٩٧٣
المعدات والممتلكات (الصافية)	٥٧,٤٩٠	٣,٠٥٩,٤٥٥
الشهرة التجارية	-	٢٢,٢٤٩
الأصول الأخرى	١٣,٤٥٠	٩٩,٩٩٤
إجمالي الأصول	١٧٨,٠٣٦	٥,٠٤٥,٦٧١

تابع دراسة حالة (1)

الخصوم وحقوق الملكية للمساهمين		
الخصوم المتداولة		
حسابات الذمم الدائنة التجارية والمصروفات المستحقة	٢,٩٣٠	٢٦٥,٣٦٧
الذمم الدائنة لشراء المعدات	-	٥٧٥,٠٠٠
الفواتير بالزيادة عن المصروفات	-	-
ضريبة الدخل المؤجلة	-	-
الديون قصيرة الأجل والجزء الحالي من الديون طويلة الأجل	-	٩٢٨,٠٦٨
إجمالي الخصوم المتداولة	٢,٩٣٠	١,٧٦٨,٤٣٥
الالتزامات بموجب عقود الإيجار الرأسمالية	-	٤٢٨,٤٧١
ضرائب الدخل الفيدرالية المؤجلة	-	٨١٩,٠١٤
الديون طويلة الأجل الأخرى	-	-
إجمالي الخصوم	٢,٩٣٠	٣,٠١٥,٩٢٠
حقوق ملكية المساهمين		
الأسهم العادية	٥٥,٠٠٠	٧٦,٦٧٥
رأس المال الإضافي المدفوع	٥٥,٠٠٠	٩٤٢,٣٢٥
الأرباح المحجوزة	٦٥,١٠٦	١,٠١٠,٧٥١
إجمالي حقوق ملكية المساهمين	١٧٥,١٠٦	٢,٠٢٩,٧٥١
إجمالي الخصوم وحقوق ملكية المساهمين	١٧٨,٠٣٦	٥,٠٤٥,٦٧١

الوحدة الثالثة:
اختلاس الأصول

تعريف اختلاس الأصول

- هو سرقة أو إساءة استخدام الأموال أو الأصول، ويشمل اختلاس الأصول على اختلاس بعض ممتلكات المنظمة مثل: اختلاس النقدية، أو البضاعة، أو الأوراق المالية ،أو الكمبيالات وغيرها، وغالباً ما يحدث الاحتيال في اختلاس الأصول عندما يسرق منها الأشخاص المكلفون بإدارة أصول منظمة ما.

- كما يمكن تعريف اختلاس الأصول على أنه" استخدام أصول المنظمة أو العميل لتحقيق مكاسب شخصية". وهناك فئتان رئيسيتان من اختلاس الأصول: النقدية وغير النقدية.

تعريف اختلاس الأصول

يعتبر اختلاس الأصول أكثر أنواع الاحتيال المهني التي يتم ارتكابها شيوعًا، حيث يمثل 86 في المائة من مجمل الاحتيال الوظيفي وفقاً للتقرير الأممي لعام 2022 الذي أعدته منظمة فاحصي الاحتيال المعتمدين (ACFE). حيث أفاد التقرير بأن متوسط خسارة هذا النوع من المخططات الاحتيالية يبلغ حوالي (100000 دولار)، وهو أقل من متوسط خسارة الاحتيال في القوائم المالية، والتي كانت موضوع الكثير من المشاكل المحيطة بشركة Enron و WorldCom وغيرها ، والتي بالرغم من أنها تشكل ما يقارب 9 في المائة فقط من عمليات الاحتيال المبلغ عنها، ولكن كان متوسط الخسارة فيها 593000 دولار وفقاً لتقرير عام 2022.

أنواع اختلاس الأصول

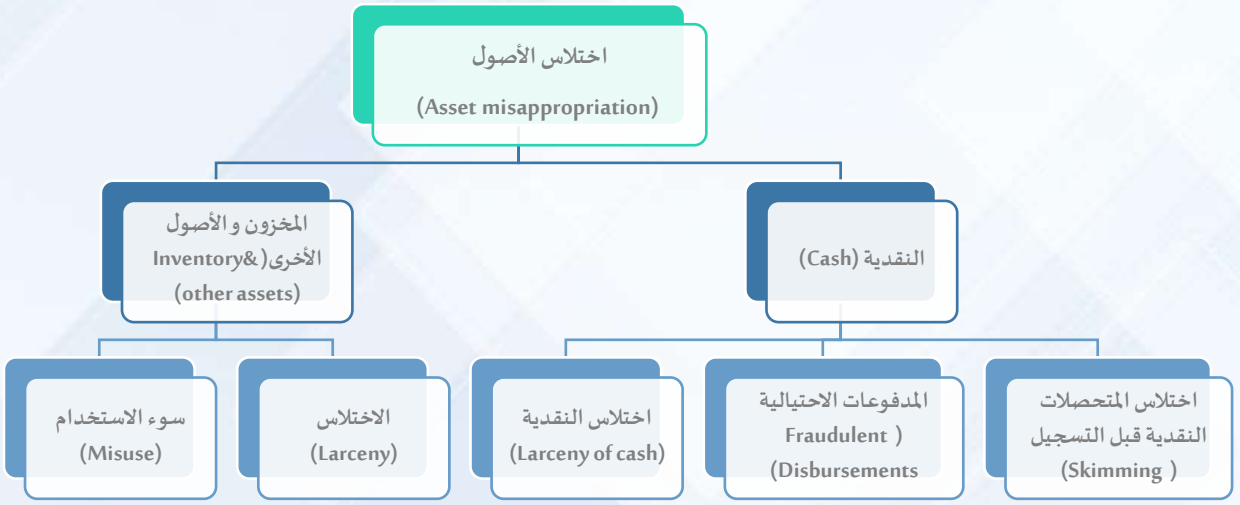

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

تعتبر عمليات التبادل النقدي جزءًا من الأنشطة التشغيلية اليومية لكل منظمة أعمال. يشمل ذلك الموظفين المتورطين في أي نوع من أنواع اختلاس النقدية وتشمل اختلاس النقدية والمدفوعات الاحتيالية وسرقة المتحصلات النقدية قبل التسجيل.

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

1. اختلاس النقدية (Larceny of cash):

أ- **اختلاس النقدية السائلة:** أي سرقة النقود الموجودة في متناول اليد وهي أي مخطط يقوم فيه السارق باختلاس النقود المحفوظة في متناوله في مقر المنظمة (على سبيل المثال ، الموظف يسرق النقود من مقر المنظمة).

ب- **اختلاس الإيصالات النقدية:** هي أي مخطط يقوم فيه المحتال بسرقة الإيصالات النقدية.

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

2. المدفوعات الاحتيالية (Fraudulent Disbursements):

هي أكثر أشكال اختلاس الأصول شيوعًا، وتحدث عندما يستخدم الموظف منصبه في العمل للتسبب في دفع بعض الأغراض غير المناسبة، والمدفوعات الاحتيالية هي مخططات احتيال يتم تسجيلها بالدفاتر وبالتالي يوجد مسار تدقيق. يتم تقسيم مخططات المدفوعات الاحتيالية إلى الأنواع التالية:

أ. **مخططات الفواتير:** المثال الأكثر شيوعًا والأكثر تكلفة على المدفوعات الاحتيالية هو مخطط الفوترة. مخطط الفوترة هو عملية احتيال يتسبب فيها الموظف في قيام المنظمة بإصدار مدفوعات احتيالية من خلال تقديم فواتير لسلع، أو خدمات وهمية ،أو فواتير متضخمة ،أو فواتير للمشتريات الشخصية. عادة ما يتم تصنيف مخططات الفواتير إلى ثلاث فئات:

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

- **مخططات شركات الغطاء (Shell):** هي كيانات وهمية تم إنشاؤها لغرض وحيد هو ارتكاب الاحتيال. وفيها يقوم الموظف أو مسؤول في المنظمة باستخدام منظمة الغطاء لغسل الأموال، أو دفع الرشاوى ،أو تحويل الأصول ،أو التهرب من الضرائب.
- **مخططات البائعين غير المتواطئين:** يحدث هذا عندما يستخدم الموظفون الفواتير باسم البائعين الحاليين لإنشاء مدفوعات احتيالية. قد يدرس المحتال قائمة البائعين للمنظمة الضحية وأنماط التسليم ويعد الفواتير باسم بائع معين ومن ثم يستغل الأموال من المنظمة غير المعروفة.
- **مخططات المشتريات الشخصية:** مخطط المشتريات الشخصية هو النظام الذي يشتري فيه الموظف أغراضًا شخصية باستخدام بطاقة ائتمان المنظمة أو بطاقة الشراء الخاصة به.

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

ب. مخططات الرواتب: تعد مخططات كشوف المرتبات أحد أكثر أنواع عمليات الاحتيال في مكان العمل شيوعًا. يمكن تقسيم هذا إلى الأنواع التالية:

- **الموظف الوهمي (الشبح):** يحدث هذا عندما يقوم الموظف بإنشاء موظفين "وهميين" في نظام كشوف المرتبات بغرض الحصول على رواتبهم أو علاواتهم. يمكن أن يكون الموظف "الوهمي" شخصًا حقيقيًا يتم وضعه في كشوف المرتبات عن قصد، أو بغير علم، أو موظفًا سابقًا ،أو شخصًا وهميًا.
- **الأجور المزورة:** يحدث هذا عندما يغير الموظفون أجورهم من خلال: زيادة معدل أجورهم، أو بزيادة أرقام مبيعاتهم، أو بالعبث بالراتب بأي شكل.
- **مخططات العمولات:** يحدث هذا عندما يتم تضخيم حجم المبيعات أو معدل العمولة عن طريق الاحتيال.

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

- **تزوير سجل الدوام:** يحدث هذا عندما يبلغ الموظف عن العمل لساعات أكثر مما فعل في الواقع، مما يؤدي إلى تضخيم رواتبه في هذه العملية. غالبًا ما تتخذ سرقة الوقت شكل عامل يسجل في نوبة عمل مبكرًا، أو يعمل متأخرًا أو يسجل موعدًا مع زميل في العمل غير موجود.
- **تسجيل الحضور للأصدقاء:** يتضمن هذا المخطط ترتيبًا للموظفين الذين يقومون بشكل احتيالي بتسجيل الحضور لبعضهم البعض عندما لا يكون أحدهم موجودًا. يتقاضى المفقود أجره دون حضور مادي وأداء واجبات العمل.
- **مخططات الرسوم والسلف المسبقة:** يحدث هذا عندما يطلب الموظف سلفة على أجره ثم لا يسددها أبدًا. سيؤدي الإجراء الشهري لمراجعة السلف إلى القضاء على هذه المشكلة.
- **تحويل شيك الراتب:** يحدث هذا عندما يكتب الموظفون شيكات وهمية أو يأخذون شيك راتب موظف آخر غائب، ثم يصرفون الشيك لأنفسهم.

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

ج. **مخططات سداد المصاريف:** تعتبر ميزانيات السفر والنفقات هدفًا شائعًا للاحتيال الوظيفي. يتم تنفيذ هذا النوع من المخططات بشكل شائع من قبل موظفي المبيعات الذين يبالغون في تقدير النفقات أو يخلقون نفقات وهمية في مجالات مثل ترفيه العميل وسفر العمل وتنقسم مخططات سداد المصروفات إلى أربع فئات عامة هي:

- المصاريف المحرف وصفها: يحدث هذا عندما يستخدم الموظف حساب مصروفات المنظمة للمصروفات الشخصية ويقدمها على أنها متعلقة بالعمل. على سبيل المثال، قد يتم تسجيل مصروف على المنظمة مقابل عشاء باهظ الثمن مع الأصدقاء، بدعوى ذلك على أنه "عشاء عمل"، أو مصاريف الفندق لرحلة عمل تتحول لاحقًا إلى ترفيه.

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

- **المصروفات المبالغ فيها:** هي تلك البنود المتكبدة كمصروفات تجارية مشروعة، ولكن الموظف يطالب بها بشكل مبالغ فيه. في هذه الحالة، يقوم للموظف تغيير المبلغ الموجود على إيصال، أو يضيع الإيصال ويقدم مطالبة بمبلغ أكبر مما تم إنفاقه. على سبيل المثال، ربما يكون الموظف قد أقام في فندق منخفض السعر أو استخدم وسائل نقل منخفضة التكلفة ثم قام بإنشاء إيصالات توضح طرق النقل أو الإقامة الأعلى سعراً.
- **عمليات السداد والتعويض المتعددة:** يحدث هذا عندما يقدم الموظف نفس النفقات في تقارير متعددة. هناك عدة طرق تستخدم لهذا الاحتيال. على سبيل المثال، يجوز للموظف تقديم إيصال بالمصروفات في تقرير واحد ثم المطالبة به مرة أخرى كمصاريف "إيصال مفقود". أو، يمكن للموظف تقديم مطالبة بتكلفة النقل، مثل تذكرة الطائرة أو القطار، ثم المطالبة أيضًا بسداد الأميال كما لو كان يقود سيارته إلى الموقع.

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

د. **مخططات التلاعب بالشيكات:** يحدث هذا عندما يغير الموظف الشيكات بحيث يمكن إيداعها في حساب مصرفي تحت سيطرته. قد يشمل ذلك التزوير أو تغيير معلومات المدفوع لأمره أو إصدار فحوصات يدوية غير ملائمة. ويمكن تقسيم هذا إلى أربع فئات رئيسية:

- **مخططات تزوير الشيكات:** في مخطط تزوير الشيكات، يختلس الموظف شيكًا ويطبق بطريقة احتيالية توقيع مزور معتمد (الشخص الذي يوقع الشيك). لتزوير شيك، يجب أن يحصل الموظف على شيك على بياض وأن يكون قادرًا على تقديم تزوير مقنع لتوقيع معتمد. يجب ألا يكون الوصول إلى الشيكات الفارغة وطوابع التوقيع متاحًا إلا للأفراد المصرح لهم.

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

- **مخططات المصادقة المزورة:** يحدث هذا عندما يعترض أحد الموظفين شيك منظمة مخصصًا لطرف ثالث ويقوم بتحويل الشيك من خلال التوقيع على اسم الطرف الثالث على سطر المصادقة على الشيك. على سبيل المثال، قد يكتب شخص ما شيكًا بتوقيع مزور. يمكن استخدام التزوير لمنع الشخص أو الكيان القانوني الذي تم الدفع له من الحصول على قيمته (مثل صرف الشيك).
- **تغيير المدفوع لأمره:** عندما يقوم الموظف بتغيير المدفوع لأمره على الشيك ليتمكن من إيداع الشيك في حسابه الخاص.
- **تزوير الاعتماد:** يحدث هذا عندما يكتب موظف لديه سلطة التوقيع على حساب منظمة شيكات احتيالية لمصلحته الخاصة.

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

هـ. **مخططات تسجيل الصرف:** عندما تتم سرقة النقود كجزء من مخطط صرف السجل، يتم تسجيل إزالة النقود على شريط التسجيل. تم إدخال معاملة خاطئة بحيث يبدو أن صرف الأموال كان مشروعًا. وتندرج مخططات الصرف في السجل تحت هاتين الفئتين:

- **الصرف الخاطئ:** تتم معالجة عملية الاسترداد في السجل عندما يقوم العميل بإرجاع سلعة تم شراؤها من المتجر. تشير المعاملة التي تم إدخالها في السجل إلى أنه يتم استبدال البضائع في مخزون المتجر وإعادة سعر الشراء إلى العميل. بمعنى آخر، يُظهر استرداد الأموال النقدية التي يتم صرفها من السجل للعميل.
- **المبالغ المستردة المزيفة:** في نظام الاسترداد الخاطئ، يعالج الموظف المعاملة كما لو كان العميل يعيد البضائع، على الرغم من عدم وجود بضاعة عائدة فعلياً.

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

3. اختلاس المتحصلات النقدية قبل التسجيل (Skimming):

هو اختلاس النقود من المنظمة قبل إدخاله في نظام المحاسبة. نظرًا لاختلاس الأموال النقدية قبل تسجيلها في دفاتر المنظمة الضحية، تُعرف مخططات اختلاس المتحصلات النقدية قبل التسجيل باسم عمليات الاحتيال "خارج الدفاتر" ، ولأن الأموال المفقودة لا يتم تسجيلها أبداً، فإن مخططات اختلاس المتحصلات النقدية قبل التسجيل لا تترك أي أثر تدقيق مباشر. وبالتالي، قد يكون من الصعب للغاية اكتشاف أن الأموال قد اختلست. هذه هي الميزة الرئيسية للمحتال في مخطط اختلاس المتحصلات النقدية قبل التسجيل. وتشمل اختلاس المتحصلات النقدية قبل التسجيل ما يلي:

أ. **مخططات المبيعات:** يحدث المخطط الأساسي لاختلاس المبيعات عندما يقوم الموظف ببيع سلع أو خدمات إلى عميل ، ويقوم بتحصيل مدفوعات العميل في نقطة البيع ، ولكنه لا يسجل المعاملة. يضع الموظف الأموال المستلمة من العميل في جيبه ، بدلاً من تسليمها إلى صاحب العمل وتسمى هذه الحالة بمخطط المبيعات غير المسجلة .

أنواع اختلاس الأصول

أولاً: النقدية :

ب. **مخططات أوراق القبض:** يعد الاختلاس من حسابات القبض أقل شيوعًا، ولكن يتم إخفاؤه بسهولة إذا سمحت إحدى المنظمات للموظف بالوصول إلى كل من سجلات المستحقات والإيصالات النقدية. في مثل هذه المخططات ، يقبل الموظف المدفوعات على الحسابات ، ويسجل أن العميل سدد دفعة على الحساب ، ويسجل خطأً رسومًا على حساب المصروفات ، ويضع الأموال في جيبه. بشكل عام ، سيقوم الموظف بتوزيع رسوم النفقات على العديد من الحسابات المختلفة لتجنب اكتشافه.

أنواع اختلاس الأصول

ثانياً: سرقة المخزون والأصول الاخرى:

ينطوي اختلاس الأصول أيضًا على إساءة استخدام الأصول غير النقدية، مثل المخزون وجميع الأصول الأخرى. قد يشمل ذلك أخذ اللوازم المكتبية للمنزل للاستخدام الشخصي أو سرقة معدات المنظمة باهظة الثمن. ويمكن تقسيم ذلك إلى:

1. سوء الاستخدام (Misuse):

يحدث هذا عندما يستخدم الموظف مخزون المنظمة للاستخدام الشخصي. على سبيل المثال، قد يتضمن ذلك موظفًا يأخذ اللوازم المكتبية للمنزل للاستخدام الشخصي. حتى لو لم تتم سرقة الأصول، فإنها تتعرض لبلى إضافي يقلل من قيمتها.

2. السرقة (Larceny):

يحدث هذا عندما يقوم الموظف بجرد من مباني المنظمة دون محاولة إخفاء السرقة في السجلات المحاسبية. ويمكن تقسيم ذلك إلى الفئات الفرعية التالية:

أنواع اختلاس الأصول

ثانياً: سرقة المخزون والأصول الاخرى:

أ. **طلبات الأصول والتحويلات:** يحدث هذا عندما يسرق موظف المخزون أثناء العملية التي يتم من خلالها نقل مخزون طلبات الموظف داخليًا من موقع إلى آخر.

ب. **المبيعات والشحن الكاذبة:** تحدث مخططات المبيعات الكاذبة عندما "يشتري" أحد المتعاونين مع الموظف سلعة ، لكن الموظف لا يقر بالبيع ويأخذ الشريك البضائع دون دفع أي مبلغ. مخططات الشحن الكاذبة، والتي تحدث عندما يقوم الموظف بإنشاء مستندات مبيعات مزيفة ووثائق شحن مزيفة لإظهار أن المخزون المفقود لم يُسرق بالفعل، بل تم بيعه.

ج. **الشراء والاستلام:** تحدث مخططات الشراء عندما يستخدم موظف لديه سلطة شراء تلك السلطة لشراء البضائع واختلاسها. تحدث مخططات الاستلام عندما يختلس الموظف الأصول المشتراة من قبل المنظمة عند استلامها في المنظمة.

د. **سرقة غير مخفية:** يحدث هذا عندما يقوم الموظف بجرد من مباني المنظمة دون محاولة إخفاء السرقة في السجلات المحاسبية.

الكشف عن اختلاس الأصول

- إجراء عمليات جرد المخزون على أساس منتظم والتحقق من سجل الأصول.
- مراجعة المشتريات لتحليل الاتجاه والتحقيق في المخالفات.
- إجراء مطابقة ثلاثية للفاتورة وأمر الشراء وتقرير الاستلام للتأكد من أن المنظمة تدفع مقابل عمليات الشراء الصحيحة والنظامية.
- الوصول والحفظ الآمن للأصول المادية.
- فصل الطلب عن استلام الإمدادات وإدارتها لزيادة عدد نقاط الاتصال.
- التخزين المقفل وجرد المخزون المنتظم للإمدادات باهظة الثمن
- تحديد طلب المنتجات عالية التكلفة بما لا يزيد عن عنصرين، أحدهما للاستخدام والآخر للنسخ الاحتياطي.
- المراجعة والحصول على موافقة قوية لأي تغييرات تطرأ على الحساب المصرفي وأرقام التوجيه.
- تنفيذ رقابة - مراجعة الميزانية للفروق الفعلية والتحقيق.
- فصل وظائف معالجة النقد إلى موظفين مختلفين: التفويض والتسجيل والحفظ.

الكشف عن اختلاس الأصول

العلامات الحمراء (التحذيرية) التي تشير تورط الموظفين في اختلاس الأصول

- موظفين بأسلوب حياة فخم لا يتناسب مع رواتبهم
- الموظفين الذين لا يأخذون إجازة
- الموظفون الذين يتأخرون بشكل روتيني في مقر العمل ويعملون في عطلات نهاية الأسبوع
- نصائح أو شكاوى متكررة حول موظف معين
- نقص المخزون
- موظف يتردد في مشاركة وظيفته
- عدد كبير من عمليات الشطب في حسابات القبض
- الموظفون الذين يبدو أنهم يشعرون أن القواعد لا تنطبق عليهم.

دراسة حالة (2)

ارتكب موظف بجامعة ميسوري احتيال لفواتير مشتريات مختلفة بالجامعة. وقام الموظف بعمل فواتير مزورة من خلال ثلاث شركات صورية يمتلكها الموظف وقام بعمليات شراء شخصية باستخدام بطاقة ائتمان جامعية. استخدم الموظف الأموال المختلسة للمقامرة، وشراء السيارات والأشياء الفاخرة الأخرى، وشراء الأجهزة المنزلية، وإعادة تصميم المنزل، وقضاء الإجازات، وسداد الفواتير.

النتائج المترتبة:

- تم فصل الموظف بعد أن اكتشف مسؤولو الجامعة أن المصاريف الشخصية المتكبدة على بطاقة ائتمان المشتريات
- تم التحقيق في القضية من قبل مكتب التحقيقات .
- تم محاكمة الموظف السابق، الذي أدين لاحقًا في المحكمة باختلاس أكثر من 781 ألف دولار على مدار 13 عامًا.
- اعترف الموظف السابق بأنه مذنب في تهمة الاحتيال عبر البريد وتهمة الاحتيال على بطاقة الائتمان.
- أمرت المحكمة الموظف السابق بدفع 781000 دولار كتعويض وقضاء عقوبة بالسجن لمدة أربع سنوات في السجن .

المطلوب:

تحليل المشكلة وتحديد أسبابها (بالاستعانة بمثلث الاحتيال) وتقديم المشورة للإدارة والتوصية بالضوابط الداخلية للمساعدة في حماية أصول المؤسسة.

الوحدة الرابعة:
مكافحة الاحتيال

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

- وفقاً لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فإن الحوكمة تعني:

"الإجراءات والعمليات التي بموجبها يتم توجيه المنظمة والتحكم فيها. يحدد هيكل حوكمة المنظمة توزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف المشاركين في المنظمة - مثل مجلس الإدارة والمديرين والمساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين - ويضع القواعد والإجراءات لاتخاذ القرار."

- لجنة الجوانب المالية لحوكمة الشركات، والتي تعرف باسم لجنة كادبوري أوضحت بأن الغرض الأساسي من حوكمة الشركات هو

"لتشجيع الاستخدام الفعال للموارد وكذلك المطالبة بالمساءلة عن

الإشراف على تلك الموارد."

- كما تبرز أهمية وجود حوكمة قوية في المنظمات التي لا يكون فيها الملاك مسؤولون عن وضع استراتيجيات المنظمة والقيام بأعمالها.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

وتظهر أهميته **حوكمة الشركات** في الآتي:

1. محاربة الاحتيال الداخلي في المنظمات وعدم السماح بوجوده او باستمراره، بل القضاء عليه وعدم السماح بعودته مرة اخرى.
2. ضمان النزاهة والاستقامة للعاملين كافة في المنظمات بدءً من مجلس الادارة والمديرين التنفيذيين الى أدنى عامل فيها.
3. محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها ولاسيما تلك التي يشكل وجودها تهديد للمصالح.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

تهدف الحوكمة إلى زيادة قيمة المنظمة في نظر جميع الأطراف المعنية عن طريق إدخال تحسينات على الأداء التنظيمي والمساءلة، ويتحقق هذا عبر الأهداف الفرعية التالية:

1. ضمان وجود إدارة مهنية مستقلة تصدر التوجيه السليم وتشرف على عمل المنظمة.
2. إدخال نظم التدقيق والرقابة وإدارة المخاطر بما يضمن منع واكتشاف وتحليل النتائج غير المرغوب فيها.
3. دعم إدارة المعلومات وممارسات الإفصاح بهدف الارتقاء بالشفافية من أجل تحقيق إنتاجية أعلى وكفاءة وممارسات اتصال أفضل.
4. حماية حقوق الملاك والمساهمين وغيرهم من الأطراف المعنية بما يكفل استدامة وازدهار المنظمة.
5. تعزيز مبادئ المسئولية والاستدامة والمشاركة لصالح الأطراف المعنية من الداخل والخارج.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

ترتكز الحوكمة الرشيدة على عدة مبادئ وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كالاتي:

1. ضمان وجود أساس لأطار فعال لحوكمة الشركات.
2. حقوق المساهمين.
3. المعاملة المتكافئة للمساهمين.
4. دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات.
5. الإفصاح والشفافية.
6. مسئوليات مجلس الإدارة.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

أولاً: ضمان وجود أساس لأطار فعال لحوكمة الشركات:

كي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات فإن من الضروري وجود اساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعلاً يمكن لكافة المشاركين في السوق الاعتماد عليه في انشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة وعادة ما يضم إطار حوكمة الشركات على عناصر تشريعية وتنظيمية وترتيبات للتنظيم الذاتي والالتزامات الاختيارية وممارسة الاعمال التي هي نتاج الظروف الخاصة بالدولة وتاريخها وتقاليدها.

ثانياً: حقوق المساهمين:

1. ينبغي ان يكفل إطار حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين من خلال التأكيد على الاتي:

أ. تامين اساليب تسجيل الملكية

ب. نقل او تحويل ملكية الأسهم

ج. الحصول على المعلومات الخاصة بالمنظمة في الوقت المناسب وبصفة منتظمة.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

2. للمساهمين الحق في المشاركة وفي الحصول على معلومات كافية عن القرارات المتصلة بالتغيرات الاساسية بالمنظمة.

3. ينبغي ان تتاح للمساهمين فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين.

4. يتعين الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن اعداد معينة من المساهمين ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.

ثالثاً: المعاملة المتكافئة للمساهمين:

يجب ان يكفل إطار حوكمة الشركات المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين ومن بينهم صغار المساهمين والمساهمين الاجانب كما ينبغي ان تتاح لكافة المساهمين فرصة الحصول على تعويض فعلي في حال انتهاك حقوقهم.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

رابعاً: دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات:

يجب أن ينطوي إطار حوكمة الشركات على اعتراف بحقوق أصحاب المصلحة كما يرسمها القانون وأن يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين المنظمات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة.

خامساً: الإفصاح والشفافية:

ينبغي أن يكفل إطار الحوكمة تحقق الإفصاح الدقيق وفى الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس المنظمة ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة وغيرها.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

سادساً: مسئوليات مجلس الإدارة:

يجب أن يتيح إطار حوكمة الشركات الخطوط الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن يكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل المنظمة والمساهمين.

ولكي تتمكن الشركات، بل والدول من الاستفادة من مزايا تطبيق قواعد الحوكمة يجب أن تتوافر مجموعة من المحددات والعوامل الأساسية التي تضمن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة وفي حالة توفر تلك العوامل فأن تطبيق هذا المفهوم والحصول على مزاياه يعتبر امرا مشكوكا فيه وتشمل هذه المحددات والعوامل على مجموعتين هما:

أ. المحددات الخارجية: وهذه المحددات تمثل البيئة او المناخ الذي تعمل من خلاله المؤسسات والتي قد تختلف من دولة الى اخرى وهي عبارة عن:

1. القوانين واللوائح التي تنظم العمل بالأسواق مثل قوانين الشركات وقوانين سوق المال والقوانين المتعلقة بالإفلاس وأيضاً القوانين التي تنظم المنافسة والتي تعمل على منع الاحتكار.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

2. وجود نظام مالي جيد بحيث يضمن توفير التمويل اللازم للمشروعات بالشكل المناسب.

3. كفاءة الهيئات والأجهزة الرقابية وذلك عن طريق احكام الرقابة على الشركات والتحقق من دقة وسلامة البيانات والمعلومات التي تنشرها وأيضا وضع العقوبات المناسبة والتطبيق الفعلي لها في حالة عدم التزام الشركات.

4. دور المؤسسات غير الحكومية في ضمان التزام اعضائها بالنواحي السلوكية والمهنية والاخلاقية مثل جمعيات المحاسبين والمراجعين ونقابات المحامين على سبيل المثال.

ب. المحددات الداخلية:

وهي تشمل على القواعد والأساليب التي تطبق داخل المنظمة والتي تتضمن وضع هياكل ادارية سليمة توضح كيفية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات والمنظمات وتوزيع مناسب للسلطات والواجبات بين الاطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحوكمة مثل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح وذلك بالشكل الذي لا يؤدي إلى وجود تعارض في المصالح بين هؤلاء الاطراف، بل يؤدي إلى تحقيق المصالح على المدى البعيد.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

تساهم الحوكمة في الحد من الاحتيال بشكل عام من خلال:

1. وضع سياسة شاملة لإدارة مخاطر الاحتيال: فلا يوجد أسلوب واحد يناسب جميع سياسات إدارة مخاطر الاحتيال، لذا يجب تصميم محتويات سياسة كل منظمة ولغتها وفقا لأهداف المنظمة وبيئتها وملف مخاطرها.
2. تحديد الأدوار والمسؤوليات في برنامج إدارة مخاطر الاحتيال: يجب توثيق أدوار ومسؤوليات إدارة مخاطر الاحتيال التي يضطلع بها جميع الموظفين بشكل رسمي. ويشمل ذلك مجلس الإدارة، ولجنة المراجعة، والإدارة العليا وموظفي المهام المساندة، وموظفي إدارة المخاطر والرقابة، والموظفين القانونيين، وموظفي الالتزام، وجميع الموظفين الآخرين، بالإضافة إلى الأطراف الأخرى التي تتعامل مع المنظمة، مثل: المقاولين والعملاء.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

تساهم الحوكمة في الحد من الاحتيال بشكل عام من خلال:

3. التركيز المستمر على إدارة مخاطر الاحتيال والتواصل بشأنه بعدة طرق، منها ما يلي:

- إجراء تدريب إلزامي على مكافحة الاحتيال على مستوى المنظمة والانطلاق منه لتوعية جميع الموظفين حول الاحتيال، واتخاذه كركيزة أساسية لأي من جهود إدارة مخاطر الاحتيال.
- تنظيم فعاليات دورية للتوعية بالاحتيال وتشجيع النقاشات التي تتناوله في جميع مستويات المنظمة.
- عرض نموذج قيادي متميز لإدارة مخاطر الاحتيال، حيث يجب أن يكون المديرون التنفيذيون قدوة يُحتذى بها وذلك بتناول مسائل الاحتيال بحزم، والالتزام بالضوابط والسياسات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية عندما تخفق الإجراءات السابقة.

دور الحوكمة الرشيدة في الحد من ممارسات الاحتيال

- التقييم الدوري لمستوى فعالية الأنشطة التوعوية التي تقدمها المنظمة بشأن الاحتيال وقياس التقدم المحرز والثغرات التي تظهر بمرور الوقت. قد يشمل ذلك إجراء مسح سنوي للموظفين لتقييم مدى معرفتهم ببرنامج إدارة مخاطر الاحتيال، والذي يغطي موضوعات مثل: (معرفة الموظف بكيفية الإبلاغ عن مسائل أخلاقية أو رصد سلوكيات سيئة، السلوكيات السيئة المرصودة والتحقق من الإبلاغ عنها، فعالية تعامل المنظمة مع السلوك غير الأخلاقي المحقق أو المثبت، قدرة الموظف على الإبلاغ عن سلوكيات أو ممارسات غير أخلاقية دون الخوف من الانتقام منه.)
- تقييم مستوى فعالية التدريب الإلزامي على مكافحة الاحتيال على مستوى المنظمة من خلال التعرف على مدى تحقق أهداف التعلم المذكورة باستخدام منهجية ثابتة، مثل: الاستقصاءات قبل التدريب وبعده لمقارنة مستوى فهم المهارات والمفاهيم قبل التدريب وبعده، ثم القيام بتهيئة منهج لتدريب ومواده وتعديلها بناء على نتائج التقييم.
- التعديل الدوري لبرامج التدريب الإلزامي على مكافحة الاحتيال على مستوى المنظمة لمواكبة التحديثات التي تطرأ على مخططات الاحتيال ومخاطره، ولوائحه وسياساته وما إلى ذلك.

أنظمة مكافحة الاحتيال

أ. نظام الرقابة الداخلية:

تم تعريف نظام الرقابة الداخلية بانه " السياسات والإجراءات المتخذة من قبل الإدارة التي تكفل تحقيق أهداف المنشأة وتضمن التنفيذ المنظم والعملي للعمليات بما في ذلك الالتزام بالسياسات الإدارية والمحافظة على الموجودات واكتشاف ومنع الأخطاء ودقة القيد واكتمال السجلات وتهيئة البيانات المالية المطلوبة والمعول عليها في الوقت المناسب".

أنظمة مكافحة الاحتيال

أ. نظام الرقابة الداخلية:

كما عرفتها المنظمة الدولية للأجهزة الرقابية العليا (الأنتوساي) بأنها "عملية متكاملة تقوم بها إدارة وموظفي إحدى الجهات أثناء سعيها لأداء مهامها ويتم تصميمها بحيث توفر ضماناً معقولاً بان الأهداف العامة التالية يتم تحقيقها:

- تنفيذ العمليات التشغيلية بشكل نظامي وأخلاقي، واقتصادي، وفعّال، ومؤثر.
- استيفاء التزامات محاسبة المسؤولية.
- الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.
- تفادي خسارة الأصول.

أنظمة مكافحة الاحتيال

ب. مجلس الإدارة:

ان مجلس الإدارة الجيد يضمن للمستثمرين في المنظمة بأن رأس المال الذي تم استثماره يجري استخدامه من جانب الإدارة بطريقة رشيدة ويستخدم لتحسين الأداء الاقتصادي للمنظمة وذلك عن طريق مهمة المجلس الرقابية وهو ما يؤدي بدورة الى زيادة قيمة المنظمة بصفة خاصة والرفاهية الاجتماعية بصفة عامة ، كما يضمن لهم عدم الضياع في حالة إساءة استخدامه من قبل المدراء التنفيذين وينبغي أن نتذكر دائما أن المدراء مالم تتم مراقبتهم باستمرار سيفضلون مصالحهم الشخصية على مصالح المستثمرين وبدون المراقبة من قبل المجلس سيظل الخطر ماثلا على الدوام في أن يقوم المدراء باستخدام موجودات المنظمة ومواردها لمصالحهم الشخصية بدلا من المصلحة العامة او في عدم أداء أعمالهم بطريقة تتسم بالكفاءة وقيامهم بتحصين أنفسهم عن طريق قيامهم بارتكاب أعمال يشوبها الاحتيال والتزوير .

أنظمة مكافحة الاحتيال

ج. لجان مجلس الإدارة:

نظرا لكبر حجم الأعمال التي يقوم مجلس الادارة بمناقشتها وتحليلها خصوصا في المنظمات الكبيرة حيث تكون مجالس الإدارة مشغولة وتتعقد أعمالها ومهامها مما يؤدي بالنتيجة الي قيام تلك المجالس بإنشاء العديد من اللجان التي تكون مهمتها ان تكون الوسيط بين العاملين واعضاء مجلس الإدارة الذين يصعب مشاركتهم في المجلس ، والميزة الرئيسية لهذه اللجان انها لاتحل محل وظائف مجلس الإدارة وانما تقوم برفع تقرير مفصل للمجلس، والمجلس هو صاحب الكلمة النهائية ويتحمل المجلس المسئولية الكاملة لأي تصرف أو عمل توصي به اللجان ويكون انشاء هذه اللجان حسب طبيعة نشاط المنظمة الا ان أكثر المنظمات تقوم بإنشاء اللجان الآتية:

- لجنة المراجعة
- لجنة التعينات والمكافآت
- لجنة الجودة
- لجنة ادارة المخاطر

أنظمة مكافحة الاحتيال

د. المراجع الخارجي:

نتيجة لما يقوم به المراجع الخارجي من إضفاء الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية والمالية وذلك من خلال قيامه بإبداء رأيه الفني المحايد في مدى صدق وعدالة القوائم المالية التي تعدها المنظمة من خلال التقرير الذي يقوم بإعداده ومرفق بالقوائم المالية لذلك فإن دور المراجعة الخارجية أصبح جوهري وفعال في مجال الحوكمة لأنه يحد من التعارض بين المساهمين والادارة، كما أنه يحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات ويحد من عمليات الاحتيال في المنظمة.

هـ. الأنظمة والقوانين التي تنظم عمل المنظمات

أن الحوكمة هي مزيج من الأنظمة الخارجية مثل قوانين الشركات وقوانين البورصة وسوق الأوراق المالية ومعايير المحاسبة والمراجعة الدولية وغيرها من الأنظمة والقوانين ذات العلاقة بتحسين الأداء وتعتبر مواد وأنظمة الشركات المرجع الرئيسي والقانوني لعملية الرقابة والإشراف والمساءلة على أداء المنظمات كما يشكل النظام الداخلي في كل منظمة المرجعية النظامية للإجراءات المتبعة من قبل العاملين والموظفين والإدارات التنفيذية من أجل تحقيق الأهداف والخطط الموضوعة مسبقاً حيث يختلف النظام الداخلي لكل منظمة باختلاف حجمها وطبيعة نشاطها هذا في المؤسسات والشركات الخاصة.

أنظمة مكافحة الاحتيال

ومن هذه الأنظمة في المملكة نظام الشركات السعودي ونظام السوق المالية ونظام مكافحة الاحتيال المالي وخيانة الأمانة. إضافة إلى ذلك فهناك قوانين لتنظيم الإبلاغ عن الاحتيال وحماية المبلغين مثل لائحة الإبلاغ عن مخالفات نظام السوق المالية الصادرة عن مجلس هيئة السوق المالية والتي تتضمن قنوات الإبلاغ والبيانات اللازم توافرها في البلاغ وشروط منح وتحديد مبلغ المكافأة للمبلغين ومساندتهم وحمايتهم قانونياً والحفاظ على السرية مع الأخذ في الاعتبار الإجراءات القانونية في حال ثبوت البلاغات بسوء النية عن واقعة غير الصحيحة .

و. الإفصاح والشفافية:

تحتاج المنظمات في سياق عملها الاعتيادي إلى معلومات دقيقة وسليمة من أجل ضمان استمراريتها من أجل الوصول إلى فهم أفضل للبيانات المالية، وتوفير معلومات ومؤشرات عن أداء المنشآت والشركات والوحدات الاقتصادية الأخرى وإعطاء صورة حقيقية وواضحة ومتوازنة عن نتائج نشاطها وأوضاعها المالية.

أنظمة مكافحة الاحتيال

الوسائل التي تستخدمها الإدارة لمنع ومكافحة الاحتيال:

- زيادة الانطباع بأنه سيتم اكتشاف الاحتيال: حيث انه من المتعارف عليه أن منع الاحتيال أسهل من اكتشافه وتعتبر الوسيلة الأكثر فعالية لمنع الاحتيال، فمتى ما شاع الانطباع بأن الاحتيال سيتم اكتشافه بكل الأحوال قلت إمكانية ارتكابه.
- إجراءات المراجعة الاستباقية: حيث تعطي الانطباع بأن الإدارة جادة وحازمة في البحث عن أي احتيال محتمل ويمكن استخدام وسائل مثل: إجراءات المراجعة التحليلية، استجواب تقييم الاحتيال، المراجعة المفاجئة.
- إعداد برامج توعية للموظفين عن مكافحة الاحتيال: لابد أن ينضم جميع الموظفين لبرامج تدريبية للتوعية عن الاحتيال بشكل دوري تشمل التعريف بالاحتيال وكيف يضر المنظمة والمجتمع وكيف يتم التعرف على الاحتيال بالإضافة إلى تعريفهم بوسائل الإبلاغ عن الاحتيال والعقوبات المترتبة على الاحتيال.
- الرقابة الإدارية الفعالة: لابد أن يتم توعية المدراء بأبرز العلامات التحذيرية من الاحتيال ولابد أن يعلم الموظفون أن أي فعل مشبوه سيتم مساءلتهم بشأنه.

أنظمة مكافحة الاحتيال

الوسائل التي تستخدمها الإدارة لمنع ومكافحة الاحتيال:

- إنشاء سياسة لمكافحة الاحتيال وتبليغها لجميع الجهات المعنية: هذه السياسة لابد أن تحدد تعريف الاحتيال وتذكر أمثلة له وموقف الإدارة تجاهه وتحدد كذلك الجهات المسؤولة عن مكافحة وكشف الاحتيال في المنظمة.
- تطوير نظام التزام ونظام أخلاقي فعال من خلال:
  - أن يبرز دور القدوة للإدارة في مكافحة الاحتيال (Tone at the Top)
  - نظام فعال للإبلاغ عن الاحتيال.
  - نظام فعال لمكافحة وكشف الاحتيال.
  - إنشاء وإيصال الميثاق الأخلاقي للمنظمة.
  - نظام تدريب وتوعية فعال.
  - تقديم حوافز للملتزمين والتأكد وضع معايير معينة واضحة لعقوبة المخالف.

تمكين
مركز التمكين المالي للتدريب

شكراً لكم